المغرب في 2020/08/24

إلى
السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
الناطق الرسمي باسم الحكومة.

الموضوع :في شأن كيفية تدبير اللغة الأمازيغية في دليل " مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي يوليوز2020"

المرجع: -، مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي يوليوز 2020، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، مديرية المناهج.
- المذكرة الوزارية رقم 130 الصادرة في 12 شتنبر 2006 في شأن تنظيم تدريس اللغة الامازيغية وتكوين أساتذتها.
- المذكرة الوزارية رقم 133، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2007، حول إدماج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية؛
- المذكرة الوزارية رقم 116، الصادرة بتاريخ 26 شتنبر 2008، في موضوع تنظيم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

أما بعد،

في البداية، السيد الوزير، نبارك لكم نجاح العملية الجراحية التي أجريتموها، متمنين لكم دوام الصحة والعافية، ونتمنى لكم التوفيق والسداد في مهامكم الجسيمة، ونهنئكم ونشد على أيديكم بحرارة على ما تبدلونه من مجهودات في سبيل الرقي بالمنظومة التربوية. كما لا يفوتنا أن نعبر لكم عن انخراطنا واستعدادنا الدائم كأستاذات وأساتذة اللغة الأمازيغية للمساهمة في جميع الأوراش التي من شأنها ان تكون ذات قيمة مضافة ورافعة من أجل إصلاح شامل ومعقلن للتعليم ببلادنا والعمل على بناء مدرسة وطنية جديدة تحتضن الجميع وتستجيب لتطلعات المجتمع المستقبلية.

وعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يسرنا في إطار الحوار المعروف عنكم، أن نحيطكم علما بالحيف الذي طال ويطال عملية تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية المغربية، وذلك كي تتدخلوا لإنصافها كما فعلتم وتفعلون دائما مع جميع المجالات المعرفية المدرسة بالمؤسسات التعليمية والتكوينية ببلدنا العزيز.

سيدي الوزير، لقد أصدرت مديرية المناهج بوزارة التربية الوطنية المغربية دليل "مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي برسم الموسم الدراسي، 2020 –2021 "، وهي وثيقة تعكس مجهودا جبارا لا يمكننا إلا تثمينه، وتقدير عمل جميع من ساهم في إنجازه، فإن كانت الاختيارات البيداغوجية و التوجهات و الغايات الوطنية في مجال التربية و التكوين عامة و تشمل جميع متدخلي و شركاء المدرسة المغربية، إلا أن الوثيقة التي تجمع وتوضح التوجيهات التربوية و البرامج الدراسية الخاصة بجميع مواد تخصصي اللغة العربية والفرنسية تم فيها استثناء غير مبرر للغة الأمازيغية، فكان نصيبها من الدليل أربعة أسطر فضفاضة، حيث ورد في **ملخص الحصص الأسبوعية للأساتذة** في **الصفحة 38** : **"الأستاذ المتخصص في اللغة الأمازيغية: يدرس أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية كزملائه المتخصصين في اللغة العربية واللغة الفرنسية 27 ساعة بمعدل ثلاث ساعات لكل قسم، حسب ما تنص عليه المذكرة 130 – 2006، تضاف إليها ثلاث ساعات تخصص للدعم ولأنشطة الحياة المدرسية وللتكوين المستمر. وتثبت وجوبا في جدول حصص الأستاذ(ة)."**، لكن عند الرجوع إلى المرجع المشار إليه، و التي تم اعتمادها في صياغة تدبير الحصص الأسبوعية لأساتذة اللغة الأمازيغية في الدليل السلف الذكر أي **المذكرة رقم 130 الصادرة بتاريخ 12 شتنبر 2006**، في موضوع تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية وتكوين أساتذتها، وهي بمثابة الوثيقة الإطار لإرساء وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية، سنكون أمام مفارقة و لبس كبيرين، حيث أن المذكرة الإطار تنص في **الصفحة 5** على ما يلي: **"في البداية، لابد من التأكيد على أن الغلاف الزمني المخصص لمكونات درس اللغة الأمازيغية قد تم تحديده في ثلاث ساعات أسبوعية في جميع مستويات التعليم الابتدائي (حاليا في المستويات التي تدرس بها"**، و في **الصفحة 7** : **" تخصيص أستاذ لتدريس اللغة الأمازيغية كلما بلغ عدد الأقسام التي تدرس بها ثمانية أقسام. كما يمكن، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، تكليف أستاذ أو أكثر لتدريس اللغة الأمازيغية في مؤسسة أو أكثر؛ على أن يقضي نصف يوم أو يوم كامل في التدريس بنفس المؤسسة ربحا للوقت، وتفاديا لتنقل الأساتذة بين المؤسسات المتباعدة (الفترة الصباحية أو المسائية أو يوما كاملا"**، و درء لأي شك تم الرجوع إلى باقي المذكرات الوزارية المؤطرة لإرساء وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية المغربية، بما فيها المذكرة الوزارية رقم 133(أكتوبر 2007)، **والمذكرة الوزارية رقم 116** الصادرة بتاريخ 26 شتنبر 2008 في موضوع تنظيم تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، و التي نصت في **الصفحة 3** على ما يلي: **"تخصيص أستاذات وأساتذة أكفاء لتدريس اللغة الأمازيغية في مؤسسة أو أكثر، وكلما بلغ عدد الأقسام التي تدرس ثمانية أقسام، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك."**.

يلاحظ من منطوق ومصرح المذكرات الوزارية ما يلي:

عدد الساعات الأسبوعية لكل مستوى: 3 ساعات؛		توجيه بخصوص تدبير وحدة توزيع الزمن الأسبوعي؛
عدد الأقسام: ثمانية أقسام لكل أستاذ(ة)؛		عدد مؤسسات العمل؛ ..... الخ

1. تساؤلات موجهة

- فمن أين جاء مؤلفو(ات) دليل "مستجدات المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي" بالغلاف الزمني الذي أشاروا إليه في الهامش المكتوب في الصفحة 38؟
- وهل توجد مذكرة وزارية أخرى مؤطرة للغة الأمازيغية تحمل نفس الرقم 130؟
- وهل يحق لتخصصي اللغة العربية والفرنسية أن ينظما تخصصا آخر غير تخصصيهما (اللغة الأمازيغية)؟
- وهل من المستساغ أن يقع العكس؛ أي ينظم تخصص اللغة الأمازيغية تخصصي (زملائه)؛ العربية والفرنسية؟
- وهل يوجد في لجنة التأليف مختص في تدريس اللغة الأمازيغية له(ها) رؤية عملية ممارساتية لعدد المهام المهنية المترتبة عن تدريس ثمانية أقسام (حوالي 280 تلميذا(ة))؟
- وهل يمكن اعتماد عبارة (كزملائه) المتحكمة في القرار فنجعل الزملاء (العربية والفرنسية) مساواة يشتغلون مع ثمانية أقسام بنفس عدد التلاميذ(ات)؟
- وما هي المسطرة القانونية والآلية التنظيمية التي سلكتها مديرية المناهج في إدراج الملاحظة المقررة لعدد ساعات عمل أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية في دليل المستجدات؟
- كيف تم التصرف في الغلاف الزمني الأسبوعي لأستاذ(ة) اللغة الأمازيغية دون سند قانوني على اعتبار أن المذكرة التي تم اعتمادها في القرار (9 أقسام/أستاذ(ة)) تشير إلى شيء آخر (8 أقسام/أستاذ(ة))؟
- وهل من المقبول منهجيا أن يخالف دليل بيداغوجي الضوابط التنظيمية (مرسوم، قرار، مذكرة، إلخ)؟
- وهل استحضر وقدر مؤلفو(ات) دليل المستجدات أثر مثل هذا التأويل للغلاف الزمني الأسبوعي لأستاذ(ة) اللغة الأمازيغية على مستوى تدبير وتدريس اللغة الأمازيغية؟
- وهل يستطيع "زملائه" العربية والفرنسية أن يدرسوا تسعة أقسام بحوالي 315 تلميذا(ة)؟
- أما كان أولى بمؤلفي دليل المستجدات عدم التطرق لمجال لا يدخل في اختصاصهم، وترك هذا الأمر إلى حين فتح ورش اللغة الأمازيغية، والقيام بمراجعة برامج اللغة الأمازيغية من طرف اللجن المختصة، وتحت إشراف لجنة مختصة؟
- وهل يمكن للوزارة أمام هذا التدبير غير المنصف للغة الأمازيغية من طرف غير المتخصصين(ات)، وأمام إخلالها بالتعاقد المهني، أن تسمح لأساتذتها المتخصصين(ات) في اللغة الأمازيغية أن يغيروا تخصصاتهم، هروبا من ظروف العمل، لكي يكونوا مثل زملائهم (العربية والفرنسية) **قسمين فقط** (ما بين **60 و70 تلميذا**(ة))؟
- ما هي الآلية القانونية الأقوى تنظيميا؛ المذكرات الوزارية أم دليل المستجدات البيداغوجية؟

2. وضعية مهنية موضحة لظروف العمل (القابلية للتطبيق)

ولتوضيح الظروف الحالية لعمل أستاذة وأستاذ اللغة الأمازيغية ب 8 أقسام، نناقش هذه القضية من زاوية أخرى، من زاوية ميكرو- تدبيرية:

يدرس أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية ثمانية أقسام، ولنفرض أنه في كل قسم 35 تلميذا على الأقل، مما يجعله يدرس ما بين **270** و **280 تلميذا(ة)**، ونعرف من الممارسة أن كل تلميذ(ة) يحتاج كحد أدنى دفترين على الأقل، أي 560 دفترا، وأن برنامج اللغة الأمازيغية في كل مستوى دراسي يقتضي أسبوعيا إنجاز نشاطين كتابيين على الأقل، أي ما مجموعه 1120 نشاطا كتابيا، وبتقسيم هذا المجموع على أيام الأسبوع الستة، سنحصل على خارج **186 نشاطا كتابيا يوميا**، وهذا يعني أن كل أستاذ مطالب بتتبع ومراقبة هذا العدد من الأنشطة الكتابية يوميا، ولنفترض أنه سيخصص كحد أدنى دقيقة ونصف لكل نشاط كتابي، أي ما حاصله 279 دقيقة عمل يوميا، أي **4 ساعات و 39 دقيقة يوميا**، فهل إنجاز هذه المهام دون ذكر عملية التدريس ممكن؟ وما هي الكلفة (الصحية، النفسية، إلخ) المطلوبة لإنجازه؟ وماذا عن حق التلميذ في تعليم ذوجودة ومسألة تساوي الفرص؟

لقد ركزنا في المثال على المعارف فقط، ولم نتطرق إلى تتبع التصرفات والسلوكات يوميا. وهل يمكن للأستاذ(ة) أن يتتبع تصرفات 280 تلميذا(ة)؟ وهل يمكنه أن يتذكر أسماءهم؟ فهل هذا الإجراء قابل للتطبيق، أم وراء الإجراء دوافع أخرى(نفسية)؟ أم أن الأمر جاء نتيجة عدم الإلمام بملف اللغة الأمازيغية من طرف مؤلفي الدليل؟

إن تدريس **8 اقسام** يتطلب عمل ومجهودات كبيرة، لا ينكرها إلا جاحد أو من لم يحيط بتفاصيل التعليم الابتدائي عامة وخبايا تدريس اللغة الأمازيغية خاصة، حيث أن أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية مطالب **بالتحضير يوميا** لعدد من الدروس يتراوح ما بين **12 درسا** (4 مستويات/3حصص/مستوى/اليوم) و18 **درسا** (6مستويات/اليوم)، أي ما مجموعه **54 درسا** في الأسبوع **لستة مقررات دراسية مختلفة** (المقرر الدراسي من الأول إلى السادس ابتدائي)، ويدرس **أسبوعيا 72 درسا**. هذا كله دون ذكر تفاصيل مهنية أخرى ككلفة تنقل أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية بين الحجرات، وتعدد البرامج الدراسية، والبياضات الزمنية، إلخ.

3. استنتاج: إننا أستاذات وأساتذة اللغة الأمازيغية:

- لا نناقش في هذه المراسلة عدد ساعات عمل أستاذ(ة) التعليم الابتدائي (وإن كان الأمر مرهقا ويحتاج إلى إعادة النظر)، ولكننا نطرح مشكل تدريس 8 أقسام الشاق والصعب حاليا، فكيف إذا صار عدد الأقسام 9، فالأمر ليس نسخ مقتضيات منهاج اللغة العربية والفرنسية وإلصاقها بمنهاج اللغة الأمازيغية، أين هي خصوصية التخصص؟

- نطرح بغرابة وتساؤل كبيرين، كيف تم بناء وصفة جاهزة دون سند قانوني، وكيف تم اتخاذ قرار مخالف لما جاء في المذكرة (130) التي من المفروض استند عليها ذلك القرار، كما تقتضي المنهجية العلمية والأمانة القانونية.

4. فرضيات تفسيرية وتساؤلات

من خلال ما سبق، واعتمادا على الهامش الوارد في دليل المستجدات الذي يقرر عدد ساعات عمل أستاذ(ة) اللغة الأمازيغية أسبوعيا: نفترض ما يلي:

- أولا: نفترض أن ما ورد في الدليل غير مؤسس تنظيميا(قانونيا)، أي لا شرعية له (عدم احترام الضوابط التنظيمية)، وبه عيب عدم الاختصاص؛ وبالتالي فلا وزن له تنظيميا.

- ثانيا: نفترض أن التهميش الوارد في الدليل غير موضوعي، لأن **دوافعه نفسية** تكمن في عبارة (**زملائه**)، دون إلمام ودون خبرة، ودون تقدير؛

- ثالثا: نفترض أن ما ورد في دليل المستجدات خطأ بشري جاء نتيجة الضغوط المهنية الكثيرة في هذه الظرفية الحساسة، وأنه سيتم تصحيحه، وتصحيح إسناد ملف اللغة الأمازيغية لغير المتخصصين(ات).

5. مطالب وتوصيات

انطلاقا مما سبق، نحن أساتذة(ات) اللغة الأمازيغية نطالب من السيد وزير التربية الوطنية المحترم:

- اعتماد المنطوق الصريح للمذكرات الوزارية **130**، **133**، **116**، كآلية قانونية مؤطرة تجيب عن الاشكالات المطروحة وتشكل خريطة طريق لأي تجديد منصف وعادل بعيدا عن الاستنتاجات والتأويلات النفسية الذاتية لمؤلفي(ات) دليل المستجدات،

- العمل على تحسين ظروف اشتغال أساتذة اللغة الأمازيغية (توفير العدة البيداغوجية، القاعة، استعمال الزمان إلخ)، والرفع من وثيرة التعميم الأفقي والعمودي لورش إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية (بالوثيرة الحالية (120-200 أستاذ(ة)/سنة) مطلب التعميم يلزمه ما بين 66 إلى 100 سنة)، عبر الرفع من وثيرة التوظيفات (خصاص ما بين 8000 و1200 أستاذ(ة))، واستئناف التكوينات، وتدريس اللغة الأمازيغية من طرف أساتذة المزدوج الذين استفادوا من التكوين (حوالي 1200 أستاذ(ة)).

- كنا نود، في سياق غير هذا السياق الذي يمر به بلدنا المغرب، أن نطلب منكم السيد وزير التربية الوطنية، تخفيض عدد الأقسام المسندة حاليا لأستاذ(ة) اللغة الأمازيغية من 8 أقسام إلى **6 أقسام لكل أستاذ(ة)** والرفع من الغلاف الزمني إلى **4 ساعات لكل قسم** بدل 3ساعات غير الكافية، غير أننا الآن نطلب منكم السيد وزير التربية الوطنية، قبل اتخاذ أي موقف من جانبنا ضد تطاول مؤلفي(ات) دليل المستجدات على ملف الأمازيغية دون إلمام بظروف العمل وحيثياته، التدخل العاجل لتصحيح الاختلالات التالية:

- تطاول مؤلفي(ات) دليل المستجدات على المذكرات الوزارية المنظمة لإرساء وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية المغربية، وعدم احترام منطوقها الصريح، وتأويلها تأويلا نفسيا بخصوص عدد الأقسام؛

- تطاول غير المختصين وغير الملمين(ات) بلمف اللغة الأمازيغية، على تدريس اللغة الأمازيغية؛

- عدم احترام منهجيتكم السيد الوزير في اعتماد اللجن التقنية المتخصصة في كل القرارات التي اتخذتموها.

وفي الأخير، نخبركم السيد الوزير أننا مستعدون للجلوس معكم ومد جسر التواصل الجاد والمثمر في كل النقط العالقة، كما نحيطكم السيد الوزير المحترم أن لنا تصور معقلن لعملية تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية بدء من اجراءات بصفر تكلفة وصولا إلى تحديات المدى المتوسط والبعيد، ومستعدون للعمل معا في سبيل الرقي باللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية.

وفي انتظار تدخلكم المنصف، تقبلوا منا السيد الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

المرفقات:

- عريضة الكترونية موقعة بأسماء أساتذة وأستاذات اللغة الامازيغية بالتعليم الابتدائي.
- نسخة من المذكرة الوزارية رقم 130 الصادرة في 12 شتنبر 2006 في شأن تنظيم تدريس اللغة الامازيغية وتكوين أساتذتها.